دور مصر في مواجهة الأزمات الاقتصادية في بلاد الشام وكريت في القرن السابع عشر

دكتور: أحمد عبد العزيز علي عيسى
أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر المساعد
كلية الآداب– جامعة دمنهور

ساهمت مصر كعادتها في العصر العثماني في مواجهة الأزمات الاقتصادية التي ألمت ببعض ولايات الدولة العثمانية بناء على أوامر صادرة من الأخيرة. ويعالج هذا البحث دور مصر في هذا المجال في بلاد الشام وكريت لأهميتها على اعتبار أن الأولى امتداد طبيعي لمصر، وأمنها واستقرارها يؤثر على مصر بالإيجاب، وبالعكس سلبا[١] وبالتالي على الوجود العثماني في منطقة المشرق العربي. أما بالنسبة لكريت فنظرا لموقعها في البحر المتوسط[٢] كانت مهمة لطريق التجارة البحرية بالنسبة للدولة العثمانية، لذا قررت الأخيرة فتحها، وقد بدأت عمليات الفتح بداية من عام (١٠٥٥هـ/ ١٦٤٥م) في عهد السلطان إبراهيم الأول (١٠٥٠– ١٠٥٨هـ/ ١٦٤٠– ١٦٤٨م) وقد تمكنت القوات العثمانية من السيطرة على بعض المناطق المهمة بها مثل خانية، وتم استكمال فتحها عام (١٠٧٩هـ/ ١٦٦٩م) بعد الاستيلاء على قلعتها قندية[٣].

أولا: بلاد الشام

خضعت بلاد الشام للحكم العثماني عام (٩٢٢هـ/ ١٥١٦م) عقب موقعة مرج دابق، على يد السلطان سليم الأول (٩٠٨– ٩٢٧هـ/ ١٥١٢– ١٥٢٠م) ومنذ ذلك الحين والأمور مستقرة وهادئة فيها، إلا أنه مع أواخر القرن السادس عشر، ومطلع القرن السابع عشر بدأت مظاهر الضعف تظهر بصورة واضحة على الدولة العثمانية، مما أثر على ولاياتها، ومنها بلاد الشام، فالدولة العثمانية كانت تعاني اضطرابا في الوضع الاقتصادي سببه ازدياد حاجتها للنقد، وعدم كفاية مواردها لسد ذلك، وتعرضها لتدفق الفضة من العالم الجديد، فانهارت قيمة العملة، وارتفعت أسعار الحاجيات، وقاسي من ذلك أصحاب المرتبات خاصة الجنود الذين لم تكن لديهم إقطاعات، وهذه الأزمة كانت مسئولة إلى جانب القحط والطاعون عن غلاء الحبوب في بلاد الشام فارتفعت أسعار الخبز، كما ساهمت الحواجز الجغرافية في بلاد الشام إلى حدوث اضطراب سياسي[٤] مما أثر على النواحي الاقتصادية بها. مع العلم أن بلاد الشام شهدت

(١) انظر الملحق رقم (١).

(٢) انظر الملحق رقم (٢).

(٣) محمد أمين المحبي: خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، ج١، القاهرة، ١٢٨٤هـ/ ١٨٩٧م، ص٢٣٧؛ كارل بروكلمان: تاريخ الشعوب الإسلامية، ترجمة نبيه أمين فارس، منير البعلبكي، الطبعة العاشرة، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٨٤، ص٥١٥؛ روبير مانتران: الدولة العثمانية في القرن السابع عشر اتجاه إلى استقرار أم انحدار، ضمن كتاب تاريخ الدولة العثمانية، ج١، ترجمة بشير السباعي، إشراف روبير مانتران، دار الفكر، القاهرة، ١٩٩٣، ص٣٧٠.

(٤) صلاح أحمد هريدي: دراسات في تاريخ العرب الحديث، دار عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة، ٢٠٠٨، ص٣٥٨.

استقرارا نسبيا أثناء تولي السلطان مراد الرابع (١٠٣٣- ١٠٥٠هـ/ ١٦٢٣- ١٦٤٠م) عرش الدولة العثمانية، وكذلك عندما تولت أسرة كوبريللي[١] منصب الصدارة العظمى[٢].

وقد ساقت سجلات بعض المحاكم الشرعية في فترة البحث أمثلة عديدة تظهر دور مصر في التصدي للأزمات الاقتصادية في بلاد الشام.

في عام ١٠١٣هـ/ ١٦٠٤م، ألمت بدمشق وحلب أزمة اقتصادية، أسفرت عن حدوث ندرة في المواد الغذائية، مما أدى لارتفاع الأسعار، وعليه صدر أمر من السلطان أحمد الأول (١٠١٢- ١٠٢٦هـ/ ١٦٠٣- ١٦١٧م) لوالي مصر محمد باشا[٣] الكرجي (١٠١٣- ١٠١٤هـ/ ١٦٠٤- ١٦٠٥م) بضرورة تجهيز ما يلزم دمشق وحلب من أرز، وسكر، وعدس، وحمص، وتمر، وبهار، فما كان من الباشا إلا أن أصدر بيورلدى[٤] للقائمين على الأمر في ميناء رشيد بتجهيز ذلك، كما تضمن هذا البيورلدى تكليف قاضي ثغر[٥] رشيد بالإشراف على إنجاز هذه المهمة، وبالفعل تم تجميع ما يلزم تمهيدا لشحنه، وقد بلغت كمية الأرز ١٨٠٠ إردب[٦]، والحمص ١١١٠ إردب، والعدس ١٩٠ إردبا، والسكر ٩٦٢ قنطارا[٧] والتمر ٥١ قنطارا، أما البهار (فلفل- زنجبيل- قرنفل) فقد بلغت الكمية المرسلة ٤٢ قنطارا[٨].

---

(١) أسرة كوبريللي: (١٠٦٧- ١٠٩٥هـ/ ١٦٥٦- ١٦٨٣م) مؤسسها محمد كوبريللي الألباني الأصل؛ الذي دخل في الخدمة العسكرية للدولة العثمانية، ثم التحق بقوة حراسة قرية (كوبري) في الأناضول ومنها اتخذ اسمه، ثم ترقى في مناصب العاصمة والأقاليم إلى أن تولى منصب الصدارة العظمى، ومنح تفويض كامل في شئون الدولة، وبناء على ذلك قام بعمليات الإصلاح الداخلي، حيث قام بالقضاء على المتمردين في العاصمة، أما من الناحية الخارجية فقد قضى على الثورات التي كانت تهدد الدولة العثمانية في ترانسلفانيا، والأناضول، واستعاد قوة الدولة البحرية، وحصن قلاع الدردنيل، كما شدد قبضة الدولة فيما وراء البحر الأسود، ولما أحس بتقدم سنه أقنع السلطان محمد الرابع (١٠٥٨- ١٠٩٩هـ/ ١٦٤٨- ١٦٨٧م) في (١٠٧٢هـ/ ١٦٦١م) بأن يمنح ابنه فاضل أحمد باشا منصب الصدارة العظمى، والذي شغله خمسة عشر عاما، وواصل سياسة والده في الحفاظ على هيبة الدولة داخليا وخارجيا (انظر: أحمد عبد الرحيم مصطفى، في أصول التاريخ العثماني، دار الشروق، بيروت، ١٩٨٢، ص١٥٣، ١٥٤).

(٢) عبد الكريم رافق: بلاد الشام ومصر من الفتح العثماني إلى حملة نابليون بونابرت (١٥١٦- ١٧٩٨) الطبعة الثانية، دمشق، ١٩٦٨، ص١٨٦- ١٩٢.

(٣) باشا: من الفارسية (باد شاة) بمعنى سلطان أو ملك، ومن (باش) بمعنى الرأس أو الرئيس، وهذا اللقب كان يطلق في مصر على رجال الجيش إذا صاروا ألوية، وعلى أعيان المدنيين، ووكلاء الوزارات، ومحافظي الأقاليم، وكبار التجار وملاك الأراضي وألغى هذا اللقب سنة ١٩٥٢ (انظر: أحمد السعيد سليمان، تأصيل ما ورد في تاريخ الجبرتي من الدخيل، دار المعارف القاهرة، ١٩٧٨، ص٣٦).

(٤) بيورلدي: فعل ماضي مبني للمجهول من المصدر التركي بيورمق بمعنى أن يأمر، ومعناها هو (أمر بـ...) وتحولت هذه الصيغة الفعلية إلى الاسمية، وصارت علما على الأمر المكتوب بالرسم الهمايوني الصادر من الصدر الأعظم، أو من أحد الولاة، وكان هذا الاصطلاح يطلق في مصر حتى سنة (١٣٣٤هـ/ ١٩١٥م) على براءات التعيين حتى الدرجة الثانية، وعلى الشهادة التي يحصل عليها المتخرجون من الأزهر (انظر: أحمد السعيد سليمان، المرجع السابق، ص٤٩، ٥٠).

(٥) قاضي الثغر: كانت مهمته إدارية وسياسية، وقضائية ودينية، وقد خضع لرئاسة وإشراف قاضي عسكر ولاية مصر الذي كان يمثل أحد كبار المسئولين في ولاية مصر إلى جانب الباشا (انظر: عبد الحميد حامد سليمان، تاريخ الموانئ المصرية في العصر العثماني، سلسلة تاريخ المصريين، العدد ٨٩، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، ١٩٩٥، ص٨٩،٩٠).

(٦) إردب: يستخدم في وزن الحبوب، وفي القرن الخامس عشر كان يقدر بـ٩٠ لترا، وفي سنة (١٠٧٦هـ/ ١٦٦٥م) قدر بـ٧٥ لترا، وفي القرن الثامن عشر ضعفت قيمته وأصبح يساوي ١٨٤ بوشل، وفي نهايته صار الإردب أربعة وعشرين جزءا، وأحيانا (١٣٠) أقة (انظر: Shaw. S.J., Ottoman Egypt in the age of the French revolution, Cambridge, Massachtter, (1964, p170).

(٧) قنطار: وحدة من وحدات الوزن، وفي أواخر العصر المملوكي كان يتراوح وزنه ما بين ٤٥ | ٩٦ كيلو جراما، وفي القرن السابع عشر وصل وزنه إلى ١٢٠ كيلو جراما. (انظر: Shaw. S.J., op. cit. p.170).

(٨) محكمة رشيد الشرعية: ص٣٠، ص٤٣٢، ٤٣٣، م٨٧٢ بتاريخ ١٢ شعبان ١٠١٣هـ/ ٣ يناير ١٦٠٥م.

ويبدو أن المساعدات السابقة التي قدمتها مصر لم تقض تماما على تلك الأزمة، والدليل على ذلك أنه صدر في العام التالي أمر سلطاني لمصر بإرسال كميات أخرى من الأرز، والعدس بلغت ٣٧٣٠ إردبا، وقد أرسلت هذه الكميات على متن ثلاثة غلايين(١) من ميناء رشيد(٢).

ومن المناطق التي شهدت أزمات اقتصادية ببلاد الشام باباس(٣) لتعرضها لتيارات البحر وأمواجه مما أثر على النشاط التجاري بها، وبالتالي على الحياة الاقتصادية. ففي عام ١٠١٦هـ/ ١٦٠٨م حدثت أزمة نتج عنها نقص شديد في الحبوب والسكر، ولما علمت الإدارة العثمانية في مصر بذلك أصدر محمد باشا (١٠١٦- ١٠٢٠هـ/ ١٦٠٧-١٦١١م) والمعروف بقول قران(٤) بيورلدى بتجهيز السفن بميناء دمياط لإرسال ما تحتاجه باباس، فتم شحن ٢٠٠٠ إردب أرز، و١٠٠٠ إردب قمح، و١٠٠٠ إردب شعير، و٢٠٠ إردب عدس، و٢٠٠ قنطار سكر، وقد وصلت هذه الكميات إلى باباس تمهيدا لتوزيعها على المحتاجين(٥)، وفي العام التالي نما إلى علم الإدارة المصرية عن حاجة باباس لكميات إضافية من القمح والشعير، فصدر الأمر من الباشا إلى إدارة ميناء دمياط بتجهيز ما يلزم على أن يصرف من مال ديوان الثغر نولون أو أجرة نقل القمح والشعير المرسل، وقد بلغت الكمية منها ٧٩٩٩ إردبا، وبلغ النولون ٢٨١٩٦٧ نصفا فضة(٦) قبضا رويسا(٧) المراكب في حين بلغت أجرة الشيالين وثمن الغزوايات المعبأ فيها القمح والشعير ١٨٠٠٠ نصف فضة(٨).

---

(١) غلايين أوغلاويين: جمع غليون نوع من المراكب الحربية الكبيرة برز في الفترة الممتدة من أواخر القرن الخامس عشر إلى أوائل القرن السابع عشر، وكان يشكل أحد قطع الأساطيل العثمانية والأوروبية في البحر المتوسط، وقد عرف فيما بعد بالقباق (انظر: درويش النخيلي، السفن الإسلامية على حروف المعجم، الإسكندرية، ١٩٧٤، ١١٢- ١١٤).

(٢) محكمة رشيد الشرعية: س٣١، ص٤٧٢، م١٨١١ بتاريخ غاية رجب ١٠١٤هـ/ ١٠ ديسمبر ١٦٠٥م.

(٣) باباس: المقصود بها ميناء باباس الذي يبعد عن الإسكندرونة خمسة عشر كيلو مترا (انظر: سحر علي حنفي، العلاقات التجارية بين مصر وبلاد الشام الكبرى في القرن الثامن عشر، سلسلة تاريخ المصريين، العدد (١٧٨)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٠، ص٣٥).

(٤) قول قران: كلمة تركي مكونة من مقطعين (قول) بمعنى أسير، أو عبد، أو مخلوق، أو نفر، و(قران) بمعنى مهلك، أو مخرب، أو قاتل (انظر: محمد علي الأنسي، قاموس اللغة العثمانية المسمى الدراري اللامعات في منتخبات اللغات يحتوي على الكلمات التركية والألفاظ الفارسية والأفرنجية المتداولة في اللغة العثمانية، بيروت ١٣١٨هـ/ ١٩٠٠م، ص٤٣٦، ٤٤٤) وهي تعني محطم العبيد أي المماليك.

(٥) محكمة دمياط الشرعية: ص٤٧، ص٣٣٨، م٦٨٣ بتاريخ غرة ذو الحجة ١٠١٦هـ/ ١٨ مارس ١٦٠٨م.

(٦) نصف فضة أو البارة الفضية: نقد عثماني قيمته أربع أقجات (أخشا) وسرعان ما اختلف مركز الأخشا باعتبارها الوحدة النقدية التركية الصغرى، حيث أصبحت الفضة تساوي ست عشرة قجة أي (١١ | ١ جرام) ثم انخفض وزنها أوائل القرن التاسع عشر، وقل ما فيها من فضة، وكانت هذه العملة وسيلة مهمة لتحقيق مرونة العملية التجارية في مصر. (انظر: عبد الرحمن فهمي، النقود المتداولة أيام الجبرتي بحث منشور ضمن كتاب دراسات وبحوث عن عبد الرحمن الجبرتي، إشراف/ أحمد عزت عبد الكريم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٦، ص٥٧٣).

(٧) رويسا: جمع ريس وقد عمل في قيادة المراكب الشراعية على أنواعها ربابنة تعلموا فنون الملاحة منذ طفولتهم كنوتية وبحارة، وامتلكوا الخبرات العلمية التي تؤهلهم لقيادة الريح، والعواصف، وكان ذلك يؤدي إلى غرق العديد من المراكب أو جنوحها واقتضى ذلك أن يتمتع ربابنة المراكب بمهارات وخبرة قيادة المراكب مرتبة لا يصل إليها البحارة إلا بعد عمل طويل مع ربابنة أكثر خبرة وأبعد تجربة وقد عرفوا بالرويسا. (انظر: عبد الحميد حامد سليمان، الملاحة النيلية في مصر العثمانية ١٥١٧هـ- ١٧٩٨م، سلسلة تاريخ المصريين العدد (١٧٦) الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٠، ص٢٩).

(٨) محكمة دمياط الشرعية: س٤٧، ص٢٥٢، م٨٠٥ بتاريخ ٢٠ ربيع آخر ١٠١٧هـ/ ٤ أغسطس ١٦٠٨م.

وفي عام ١٠٢٤هـ/ ١٦١٥م حدث نقص شديد في الغلال في باباس، فتم رفع الأمر إلى إستانبول، وعليه صدر فرمان من السلطان العثماني لوالي مصر أحمد باشا (١٠٢٤- ١٠٢٧هـ/ ١٦١٥- ١٦١٧م) بمساعدتها في هذه المحنة، وعليه صدر بيورلدى إلى الأمير بباله أمين الشونة(١) ببولاق بتجهيز عشرة آلاف إردب من القمح والشعير، حيث بلغت الكمية من الأول ٥٧٨٦ إردبا، والثاني ٤٢١٤ إردبا، وتم تحميل هذه الكمية من بولاق وإرسالها إلى دمياط، ولما وصلت تم إعداد ثلاث فرقاطات(٢) وتم شحن القمح والشعير عليهم، بعد دفع النولون وقدره ٢٨٠٦٩٦ نصفا فضة من مال ديوان الثغر(٣) واستمرارا لدور مصر في مساعدة باباس، فقد وصل منها محمد أغا(٤) وذو الفقار جاويش(٥) لطلب كمية من الشعير من مصر بسبب نقصه في باباس، وعليه صدر بيورلدى إلى الأمير حسن بن عبد الله من إداري ثغر دمياط بتجهيز ما تحتاجه منه، فتم تجهيز سفينة بميناء دمياط رياسة ياني اشتازلو Yani Ishtazlo(٦) وبلغت حمولتها ٤٣٠ إردبا، وقد بلغ نولون كل إردب خمسة عشر نصفا فضة، ولما وصل الشعير إلى باباس تولى القائمون على أمرها بتوزيعه على المحتاجين(٧)، ويبدو أن باباس كانت تواجه نقصا دائما في الشعير، فتم تكليف الأمير مصطفى كتخدا(١) الجاويشية

---

(١) أمين الشونة: يعرف أيضا بأمين الأبنار الأميرية، ويشرف على مخازن الغلال الأميرية، ولأهمية هذا المنصب كان الجزء الأكبر من أرض الصعيد يجبى ماله غلالا، وكان مسموحا له بأن يستعمل عند صرف الغلال من الشون لمستحقيها كيلا أصغر من الكيل الذي يستعمله عند الاستلام من دافعي الضرائب، والفرق بين الكيلين له. (انظر: محمد شفيق غربال، مصر عند مفترق الطرق ١٧٩٨- ١٨٠١م رسالة حسن أفندي الروزنامجي بعنوان "ترتيب الديار المصرية في عهد الدولة العثمانية"، مجلة كلية الآداب، جامعة فؤاد الأول (القاهرة) المجلد الرابع، الجزء الأول، ١٩٣٩، ص٢٠).

(٢) فرقاطات: جمع فرقاطة، ويطلق عليها بالإسبانية والإيطالية (Fregat) وبالفرنسية (Fregate) وهي نوع من السفن الحربية الخفيفة المتوسطة الحجم استعملها الأوروبيون والعثمانيون في حوض البحر المتوسط، والبحر الأسود، وكانت تستخدم أحيانا في نقل البضائع. (انظر: درويش النخيلي، المرجع السابق، ص١١٥، ١١٦).

(٣) محكمة دمياط الشرعية: س٥٥، ص١٠٦، ١٠٧، م٢٤٠ بتاريخ ٤ ذو الحجة ١٠٢٤هـ/ ٩ يناير ١٦١٧م.

(٤) أغا: تركية من المصدر التركي أغمق، ومعناه الكبر وتقدم السن وتطلق في التركية على الرئيس والقائد وشيخ القبيلة وعلى الخادم الخصي الذي يؤذن له بدخول غرف النساء. (انظر: أحمد السعيد سليمان، المرجع السابق، ص١٧).

(٥) جاويش: من الكلمة التركية جاووش (Cavuas) بجيم مشربة، وواو مضمومة، وهي مشتقة من المقطع التركي جاو (Cav) الذي يدل الصياح والنداء، والصوت، والصيت، والجاويش منصب عسكري وجد في دولة الغزنويين، والقراخانيين، والسلاجقة، ودخلت هذه الكلمة في اللغة العربية قبل قيام الدولة العثمانية (انظر: أحمد السعيد سليمان، المرجع السابق،ص٥٩، ٦٠) وقد تكون أوجاق الجاويشية بصفة رسمية بإعلان قانون نامه مصر (٩٣١هـ/ ٢٤-١٥٢٥م) من بعض المماليك الذين كانوا في الخدمة الشخصية للباشا والمتخلفين من الجيش المملوكي المهزوم، والذين أعلنوا ولائهم للسلطان العثماني، وقد حدد قانون نامه مصر واجبات الجاويشان بخدمة الباشا والديوان العالي، وكان يحق للباشا ملئ المناصب الخالية من الجاويشان برجال من الفرق الأخرى عدا الإنكشارية والغرب. (انظر: قانون نامه مصر الذي أصدره السلطان القانوني لحكم لمصر، ترجمه وقدم له وعلق عليه/ أحمد فؤاد متولي، دار الهاني للطباعة، القاهرة، ١٩٨٦، م٧، ص٢٧).

(٦) كانت المراكب والسفن التي ترتبط بلادها بمعاهدات تجارية مع الدولة العثمانية، التي يضمن قناصلها ربابنة هذه السفن في الإسكندرية ودمياط ورشيد؛ تسمى باسم سفن النصارى المستأمنة، فيسمح لمثل هذه المراكب أن تعمل إلى جانب سفن المسلمين في نقل البضائع والذخيرة السلطانية إلى إسلامبول وغيرها وفق أوامر سلطانية، ويسبق شحن مثل هذه السفن صدور أمر من الديوان العالي بالقاهرة يحدد فيه اسم السفينة، وربانها وضامنها ووجهتها وحمولتها، ثم يسجل هذا الأمر بمحكمة الثغر ويصدر من الحاكم الشرعي تصريحا إلى الديوان يسمح بموجبه للسفن الأوروبية بالإقلاع، وكان استخدام السفن المستأمنة في بعض الأحيان يعطي الفرصة أمام ربابنتها لنقل الحبوب إلى أوروبا كما حدث عام ١٢٠٥هـ/ ١٧٩٣م عندما تم نقل كميات من الحبوب والأرز والسلع من مصر إلى فرنسا، وهو الأمر الذي اجتهدت الدولة العثمانية في منعه كثيرا (انظر: عبد الحميد حامد سليمان، تاريخ الموانئ، ص٢٧٤، ٢٧٥).

(٧) محكمة دمياط الشرعية: س٧٩، ص٣٣٦، م٢٣٤ بتاريخ ٢٣ جماد آخر ١٠٤٣هـ/ ٥ يناير ١٦٣٣م انظر الملحق رقم (٣).

أمين ثغر دمياط بناء على بيورلدى بإرسال ٧٣٧٤ إردبا، وثلث إردب إليها، وقد بلغت أجرة نقل هذه الكمية ١١٠٧٧١ نصفا فضة[٢]، وفي نفس السنة تم إرسال ١٠٧٣٢ إردبا على متن فرقاطتين، وبلغ النولون عن ذلك ١٦٠٩٨٠ نصفا فضة بما يعادل عن كل إردب خمسة عشر نصفا فضة[٣].

ومن شونة الغلال ببولاق تم تخصيص ثمانية آلاف إردب قمح واردة من جرجا تمهيدا لإرسالها لبلاد الشام، بناء على بيورلدى من مصطفى باشا البستانجي (١٠٥٠- ١٠٥٢هـ/ ١٦٤٠- ١٦٤٢م) وذلك لمواجهة القحط الذي ألم بها في ذلك الوقت وقد تم شحن هذه الكمية من بولاق على مراكب كل من ذو الفقار بن عبد الله، ومحمد بن محمد، وحجازي بن شرف الدين، وعلي بن أحمد وشحاذة بن صالح، وحسن بن عبد الله، وقد تراوحت حمولة كل مركب ما بين ألف وألفين إردب، في حين بلغت أجرة النقل لميناء دمياط ١٠٧٢٠ نصفا إردب، وقد تم شحن هذه الكمية على متن فرقاطتين لبلاد الشام[٤] وفي نفس السنة تم إرسال ٣٥٠٠ إردب قمح واردة من نفس الشونة إلى ميناء رشيد على مراكب خمسة من الرويسا، وتم شحن هذه الكمية إلى حلب[٥] ومن المنيا تم إرسال ١٤٠٠ إردب من القمح والشعير على مركبي يوسف بن محمد الغطاسي، وأحمد أبي طبق بن أحمد البرلسي، إلى ميناء دمياط تمهيدا لإرسال ذلك إلى دمشق[٦].

وإلى القائمين على الأمر في ميناء دمياط ورد بيورلدي من مصطفى باشا (١٠٧٠- ١٠٧١هـ/ ١٦٥٩- ١٦٦٠م) بناء على أمر من السلطان محمد الرابع (١٠٥٨- ١٠٩٩هـ/ ١٦٤٨- ١٦٨٧م) مضمونة أن بلاد الشام تعرضت للقحط مما تسبب عنه غلاء في الأسعار، وأصيب الناس بالفقر، لذا لابد من تجهيز ١٠٥٠٠ إردب من القمح والشعير لإرسالهم لأحمد باشا ببلاد الشام، على أن يؤخذ نولون هذه الكمية من مقاطعة مال الثغر، وقد تم شحن الغلال على المراكب بمعرفة ذو الفقار أغا الحوالة[٧]، وعلى أغا كتخدا القبو دان[٨] ورضوان جوربجي[٩] سردار[١] طائفة

---

(١) كتخدا: من الفارسية كدخدا، وهي تتكون من كلمتين (كد) بمعنى البيت، و(خدا) بمعنى الرب أو الصاحب، فالكتخدا في الأصل رب البيت، ويطلقها الفرس على السيد الموقر وعلى الملك، ويطلقها الترك على الموظف المسئول والوكيل المعتمد والأمين. (انظر: أحمد السعيد سليمان، المرجع السابق، ص١٧٦).

(٢) محكمة دمياط الشرعية: س٨١، ص٢٠١، م٥٠٤ بتاريخ غرة ربيع أول ١٠٤٦هـ/ ٣ أغسطس ١٦٣٦م.

(٣) نفسه: نفس السجل، ص٢٢٨، م٥٦٦ بتاريخ ٢ ربيع آخر ١٠٤٦هـ/ ٤ سبتمبر ١٦٣٦م.

(٤) محكمة بولاق الشرعية: س٤١، ص١٧٨، ١٩٧م، ٤٢ بتاريخ ٧ ربيع ثاني ١٠٥٠هـ/ ٢٨ يوليو ١٦٤٠م.

(٥) نفسه: نفس السجل، ص٢٢٥، ٢٢٦، م٥٣٥ بتاريخ ٤ جماد أول ١٠٥٠هـ/ ٢٣ أغسطس ١٦٤٠م.

(٦) نفسه: س٥٠، ص٩٢، م١٢٢ بتاريخ ١١ رمضان ١٠٧٠هـ/ ٢٢ مايو ١٦٦٠م.

(٧) أغا الحوالة: هو الشخص الذي خولت له السلطات جمع الأموال السلطانية من العمال وغيرهم من المكلفين بتحصيلها لتسليمها للميري (انظر: قانون نامة مصر، م٢٤، ص٤٨).

(٨) قبودان: كلمة تركية بمعنى آمر أو رئيس السفينة (انظر: محمد علي الأنسي، المرجع السابق، ص٤١٢) وكان بمصر أربعة قابودانات هم قبودان الإسكندرية، ورشيد، ودمياط، والسويس، وكانت مهمتهم حفظ القلاع والحكم بين الرعايا بالعدل والشفقة (انظر: Shaw. S.J., op. cit. pp.80- 81).

(٩) جوربجي: تركية في الأصل الفارسي (شور) بمعنى لذيذ وملح و(با) بمعنى الطعام المطهو، وقد عرف لهذا اللقب استعمالان أولهما مدني ويطلق على الأعيان في المدن التركية الصغيرة الذين كان من واجبهم استضافة الأغراب المارين في هذه البلاد، أما الأخير فهو عسكري، وكان يطلق على قائد أورطة الإنكشارية وقد عرف داخل أوجاقات السباهية (الجنولليان- التفنكجيان- الجراكسة) وكذلك امتد إلى الأوجاقات الأخرى ومن أبرزها الإنكشارية (انظر: مصطفى بركات،

الإنكشارية(٢) بالثغر، وقد تسلم رويسا المراكب هذه الكمية على أن يقوموا بتوصيلها لميناء عكا، ويوضح الجدول التالي اسم ريس المركب، والكمية التي كان يحملها عليه(٣)

ريس المركب		كمية القمح بالإردب	كمية الشعير بالإردب
١-	يونس بن علي الصيداوي	٧٥٠	٢٠٠
٢-	عبد الباقي بن علي البراوي	٨٠٠	٣٠٠
٣-	أحمد بن سلامة البراوي	٤٦٠	١٤٠
٤-	سلامة بن مناع	٦٥٠	٢٢٥
٥-	سلامة بن علي مروان	٥٦٠	١٥٠
٦-	موسى بن عياد البراوي	-	١٢٠٠
٧-	نور بن سليمان البراوي	٣٦٠	٣٠٩
٨-	عبد الجواد بن علي البراوي	٣٦٠	٣٣٧
٩-	عامر بن شاهين البراوي	٤٣٧	٢٠٢
١٠-	علي الدين بن ناصر الصيداوي	٦٥٠	٨٠
١١-	جلبي بن فرحات الدمياطي	٧٣٠	١٥١
١٢-	جعفر بن محفوظ البراوي	٤٨٠	٢٥٠
١٣-	يوسف جرجس الطرابلسي	٣٣	١٦٣
١٤-	الريس سراج	٤٤٢	-
-	الجملة	٦٧١٢	٣٧٨٨
		١٠٥٠٠	

الألقاب والوظائف والمصطلحات العثمانية دراسة تطور الألقاب والوظائف منذ الفتح العثماني لمصر حتى إلغاء الخلافة العثمانية من خلال الآثار والوثائق والمخطوطات ١٥١٧- ١٩٢٤، دار غريب للطباعة، القاهرة، ٢٠٠٠، ص١٩٠، ١٩١).

(١) سردار: من الفارسية سر بمعنى الرأس ودار بمعنى صاحب والسردار القائد، وكان السلاطين العثمانيون يقودون الجيوش بأنفسهم ثم صاروا يعهدون بذلك إلى الصدور العظام والوزراء، ثم إلى رجال الجيش (انظر: أحمد السعيد سليمان، المرجع السابق، ص١٢٧).

(٢) الإنكشارية: تركية من الكلمتين (يكى) بالكاف النونية (Yani) و(جرى) (Crey) بمعنى عسكر، فيكجرى تعني العسكر الجديد، وهو جيش من المشاه كانت نواته من أهل الفتوة في الأناضول، ثم اعتمد على أبناء نصارى البلقان بعد تتريكهم وتنشئتهم على الإسلام (انظر: أحمد السعيد سليمان، المرجع السابق، ص٣١) وقد عرف هذا الأوجاق في الوثائق باسم مستحفظان قلعة مصر، حيث كان يسند إليه حراسة ممرات القلعة وضواحي القاهرة، وكانت الإنكشارية تساهم بأكبر عدد من جنودها في الإمدادات المطلوبة للسلطان، وكان هذا الأوجاق أقوى الأوجاقات وأكثرها عددا، علاوة على سيطرتهم على دار الضرب، والالتزامات وعنابر المؤن (انظر: ليلى عبد اللطيف أحمد، الإدارة في مصر في العصر العثماني، مطبعة جامعة عين شمس، القاهرة، ١٩٨٧، ص١٨١- ١٨٣).

(٣) محكمة دمياط الشرعية: س١١٢، ص٢٦٥، ٢٦٦، م٣٧٦ بتاريخ ١٤ ربيع أول ١٠٧١هـ/ ١٨ ديسمبر ١٦٩٠م.

وقد بلغت أجرة الغلال المرسلة السالفة للذكر لعكا ٤٢٠٠ قرش[١] حسابا عن كل مائة إردب أربعين قرشا قبضها الرويسا من مال ديوان الثغر، علاوة على تحمل الأخير ما دفع للشياليين والكياليين، وثمن الأكباب التي تفرش تحت الغلال في المراكب بما يقدر بـ٣٥٩ قرشا وثلث قرش وقد أشرف على عملية الشحن، وتسليم أجرة نقل الغلال لرويسا المراكب الأمير بكير أغا، الذي حمل البيورلدى من الباشا إلى الأمير دولار أغا ملتزم مقاطعة ثغر دمياط[٢] ويبدو أن هذه المساعدات لم تساهم في حل الأزمة في بلاد الشام حلا كاملا، فقد ازداد القحط والغلاء؛ فازداد الناس شقاء، وعليه صدر أمر من السلطان العثماني لواليه على مصر مصطفى باشا، بتزويد بلاد الشام بما تحتاجه مع قمح وشعير، فصدر أمر الباشا للقائمين على الأمر في ميناء دمياط بذلك، وإيصاله لميناء عكا، فتم إرسال ٧٠٥ إردب قمح على متن شايقتين[٣] لعل ذلك يساهم في حل الأزمة[٤].

وفي عام ١٠٨٤هـ/ ١٦٧٣م، حدثت أزمة اقتصادية في صيدا وبيروت تسببت في قلة الناتج من القمح بهما، فترتب على ذلك ارتفاع أسعاره بدرجة كبيرة، فأرسل إسحاق باشا والي بيروت إلى والي مصر حسين باشا جانبولاد (١٠٨٤- ١٠٨٦هـ/ ١٦٧٣- ١٦٧٥) يطلب مساعدة مصر للتغلب على تلك الأزمة وعليه أصدر الأخير بيورلدي بتجهيز ما يلزم، وتولى تنفيذ هذه المهمة القائمين على الأمر في ميناء دمياط، فتم تجهيز شايقتين الأولى رياسة شاهين الشيال وغانيتوه Ghanituh، والثانية رياسة محمد الرديني، وياكمو Yakmuh، وتم شحنهما بكمية من القمح بلغت ٣٤٠٠ إردب، وقد تعهد هؤلاء الرويسا بالمحافظة على القمح وإيصاله لإسحاق باشا تمهيدا لتوزيعه على الأهالي[٥]. وبالقدس الشريف عام ١٠٨٨هـ/ ١٦٧٧م، لم تسقط الأمطار، كما أن الجراد أتى على كل ما هو أخضر وأهلك الزرع فترتب على ذلك حدوث مجاعة، ولما بلغ ذلك السلطنة العثمانية، صدر فرمان سلطاني إلى والي مصر عبد الرحمن باشا (١٠٨٧- ١٠٩١هـ/ ١٦٧٦- ١٦٨٠م) ولقاضي القضاة[٦] بشراء خمسة آلاف إردب قمح من مال وقف خاصكي سلطان[١] على تجهز هذه الكمية وترسل إلى القدس[٢].

---

(١) قرش: تم ضربه وتداوله في مطلع القرن السادس عشر، ثم استقر في التعامل التجاري مع بلدان الشرق العربي، وقد ضرب في تركيا لأول مرة في عهد السلطان سليمان الثاني (١٠٩٩- ١١٠٢هـ/ ١٦٨٧- ١٦٩٠م) وفي مصر ضربت القروش في عهد علي بك الكبير لأول مرة سنة (١١٨٣هـ/ ١٧٦٩م) وكانت نوعين مجوز وقيمته عشرة أنصاف والمفرد وقيمته خمسة أنصاف، وقد قام محمد بك أبو الذهب سنة (١١٨٦هـ/ ١٧٧٢م) بإبطال القروش التي كانت تحمل اسم علامة علي بك، ولكن الفرنسيين أثناء احتلالهم لمصر أعادوا ضرب القروش واستمر يضرب بقيمة تقدر بأربعين نصفا فضة (انظر: عبد الرحمن فهمي، المرجع السابق، ص٥٧٤، ٥٧٥).

(٢) محكمة دمياط الشرعية: س١١٣، ص٣١٩، م٤٠٧ بتاريخ ٨ رجب ١٠٧١هـ/ ١٠ مارس ١٦٦١م.

(٣) شايقة: سفينة شراعية من نوع ثقيل استعملها الأتراك واليونانيون والإيطاليون في القرنين السابع عشر، والثامن عشر في نقل الأشخاص والبضائع، واستخدمت كإحدى القطع الحربية (انظر: درويش النخيلي، المرجع السابق، ص٦٤).

(٤) محكمة دمياط الشرعية: س١١٣، ص٣٠٢، م٣٥٧ بتاريخ ٩ شعبان ١٠٧١هـ/ ١٠ أبريل ١٦٦١م (انظر الملحق رقم ٤).

(٥) نفسه: س١٣٣، ص٢٧٦، م٣٩٣ بتاريخ ٥ ربيع ثاني ١٠٨٤هـ/ ٢١ يوليو ١٦٧٣م.

(٦) قاضي القضاة: كان يعرف أيضا بشيخ الإسلام، وقاضي العسكر، وكان يتم تعيينه بواسطة قاضي الأناضول، وهو يحتل المركز الرابع بعد قضاة مكة، والمدينة، ودمشق، وكان أهم شخصية عثمانية في مصر بعد الباشا، وكان يقرن اسمه مع اسم الباشا دائما في الفرمانات التي ترسل لباشا مصر بخصوص الشئون الإدارية، وكان يشرف على الهيئة القضائية بمصر كلها، علاوة على أنه كان يفصل في القضايا التي تقدم إليه من أكبر وأهم محاكم مصر في العصر العثماني

هذا هو ما ساهمت به مصر من دور في مواجهة الأزمات الاقتصادية في بلاد الشام من خلال الوثائق التي تم الإطلاع عليها.

ثانيا: **كريت**.

منذ أن وطأت أقدام العثمانيين جزيرة كريت، كانت تحدث فيها بعض الأزمات الاقتصادية، فوجهوا نظرهم إلى مصر للمساهمة في حل هذه الأزمات. وكانت مساهمة مصر توجه إما للجند العثمانيين بكريت أو أهالي هذه الجزيرة. ففي عام ١٠٧٦هـ/ ١٦٦٦ حدثت أزمة اقتصادية أثرت على الجند والأهالي سببها تهديدات القراصنة لحركة التجارة في البحر المتوسط. ولما بلغت الدولة العثمانية أخبار هذه الأزمة أرسلت لمصر تطلب منها المساهمة في حلها عن طريق تجهيز أربعين ألف قنطار من البكسماط(٣) و١٦١٠٠ إردب من القمح على أن تتحمل الخزينة المصرية ثمن ذلك، علاوة على تكلفة النقل إلى كريت والتي بلغت ١٢٢٣٣٧ نصفا فضة، وقد تعهد ملتزم ثغر(٤) رشيد المعلم رفائيل Rafaiel بشحن

وهي محكمة الباب العالي، التي كانت تنظر في القضايا المهمة، وكان أهم اختصاص إداري لقاضي القضاة عضويته البارزة في جلسات الديوان العالين ورئاسته لجلسات هذا الديوان ذات الصفة القضائية، والمتعلقة برجال الإدارة، وكان أيضا يفصل في القضايا السياسية المهمة (انظر: محمد شفيق غربال، المرجع السابق، ص٢٣؛ ليلى عبد اللطيف أحمد، المرجع السابق، ص٢٤٧– ٢٥٧).

(١) وقف خاصكي سلطان: أطلقت كلمة خاصكي في العصر المملوكي على فئة من مماليك السلطان، أو الأمير وهم الذين يلازمون السلطان في خلواته، ويسوقون المحمل الشريف مقابل رزق وعطايا يحصلون عليها من السلطان. وفي العصر العثماني أطلقت كلمة خاصكي على ثلاث طوائف الأولى: الخاصكية من النساء الجواري في القصر السلطاني يتميزون بالجمال وكان يتم الإتيان بهم إلى القصر السلطاني بطريقتين؛ إما أن يشتريهن أمين جمرك استنابول، أو يقدمهن رجال الدولة هدايا. الثانية: أطلقت على طائفة من موظفي القصر تابعة لجماعة البستانجية كانوا يرسلون في المهمات السرية إلى الولاة، وغيرهم من رجال الدولة، وكانوا أيضا حملة البريد من القصر. والأخيرة كان يوجد في الجيش الإنكشاري أربع كتائب عرفت بالخاصكية، وهي الرابعة عشر، والتاسعة والأربعون، والسادسة والستون، والسابعة والستون، وكان من هؤلاء الخاصكي متخصصون في تربية كلاب الصيد، وكان أربعة منهم يصاحبون السلطان إذا خرج للصيد (انظر: أحمد السعيد سليمان، المرجع السابق، ص٨٢– ٨٥) أما وقف خاصكي سلطان أو الخاصكية الكبرى، فقد أوقفت زوجة السلطان سليمان المشرع (خاصكي سلطان) سنة ٩٤٩هـ/ ١٥٤٢م، وقفا ضخما من أراضي أقاليم البهنسا والغربية وقد ضم حوالي ٧٨٨٢ فدانا على أهالي الحرمين الشريفين لإنشاء تكيتين بمكة والمدينة، كما أمرت زوجة السلطان بإنشاء سفينتين في السويس لنقل احتياجات ولوازم التكيتين من السويس إلى ينبع وجدة، فكان على وقف الخاصكية الكبرى أن يرسل إلى مكة والمدينة ٢٠٠٠ إردب من الغلال كل عام، بالإضافة إلى السمن والأرز والبصل، وغير ذلك من لوازم عمل التكيتين. وقد امتلك هذا الوقف شونة في بولاق، وأخرى في السويس لنقل احتياجات تكية الخاصكية الكبرى إلى ينبع وجدة، أما صرة الوقف النقدية فقد بلغت في سنة ١٠٨٨هـ/ ١٦٧٧م ١٢٥٠٠٠ بارة خص منها أهالي مكة ٦٠٠٠ بارة بينهما خص أهالي المدينة ٦٥٠٠٠ بارة وقد ظل هذا المبلغ ثابتا طوال القرن الثامن عشر فيما عدا فترات عدم تسديد الملتزمين المبالغ المطلوبة منهم لجهة الوقف (انظر: حسام محمد عبد المعطي، العلاقات المصرية الحجازية في القرن الثامن عشر، سلسلة تاريخ المصريين، العدد ١٤٩٠، الهيئة المصرية العامة للكتاب القاهرة، ١٩٩٩، ص٢٧٨– ٢٧٩).

(٢) محكمة الباب العالي، س١٦٢، ص٣، م١١ بتاريخ أواخر ربيع أول ١٠٨٨هـ/ ٢ يوليو ١٦٧٧م (انظر الملحق رقم ٥).

(٣) البكسماط: في التركية بالباء المشربة، وبدال في الآخر، وفي التركية بقسمات بالباء الموحدة، وهو خبز جاف يتزود به المسافر (انظر: أحمد السعيد سليمان، المرجع السابق، ص٤٢) وهو من المؤن الضرورية واللازمة للجند.

(٤) ملتزم الثغر: تم تطبيق هذه النظام في مقاطعات الموانئ المصرية في فترة مبكرة بعد دخول العثمانيين مصر، وقد نجح نظام الالتزام في تحقيق الغاية التي سعت الدولة العثمانية في تطبيقه من أجلها من حيث توفير النفقات والتخلص من المشكلات الأدبية التي برزت في نظام الأمانات، ويمثل نظام الالتزام نظاما ماليا ناجحا في ظل إدارة قوية وانضباط إداري يأمن في جوارهما الناس غائلة الأطماع الشخصية للملتزمين. وحتى أواخر القرن السادس عشر استولى على الالتزام في الموانئ رجال أوجاق الإنكشارية، واستمر اليهود كملتزمين من باطنهم إلى أن نجح علي بك في الانفراد بالسلطة في مصر فاستحوذ على مقاطعات الجمارك كلها والتزم يوسف ليفي اليهودي من باطنه بالإسكندرية ورشيد، ثم تم عزله وأدار مقاطعات الإسكندرية ورشيد مسيحيو الشام (انظر: عبد الحميد حامد سليمان، تاريخ الموانئ، ص٧٥، ١٧٤، ١٨٩، ١٩٠).

هذه الكميات على النقائر[١] تمهيدا لإرسالها إلى كريت[٢] وبموجب بيورلدي لحسن أغا الحوالة بثغر الإسكندرية بتجهيز سبعة آلاف إردب من القمح والشعير، وقد تم إعداد هذه الكمية وإرسالها مع كمية من البارود على سفن كل من الرويسا أحمد أغا قبو دان، وقرا علي قبو دان، وجران ماثى Gran mathi، وأندرية جيفو Andri Gifo، وأنبرو لوران Anbro Loran، وأندريه أوسه Andraih Osah، وأحمد الزواغى، وقد أقر هؤلاء الرويسا أنهم تسلموا هذه الكميات وتعهدوا بإيصالها إلى كريت بعد استلامهم قيمة النولون[٣].

وكان الريس أندريه قد تم تكليفه من قبل إدارة ميناء الإسكندرية بناء على بيورلدي بشحن كمية قدرها ٢٠١ قنطار من البكسماط إلى كريت، ولكن حدث أن تعطلت مركبة الشايقة، فتم تكليف الريس ماماى قبو دان، والريس حسن قبو دان بشحنها على مركبهما مضافا إليها كمية من البارود، وقد تم ذلك بالفعل بعد أن أخذا النولون عن ذلك وقدره ٤٠٤٥ قرشا[٤].

ويبدو أن هذه السنة أي سنة ١٠٧٨هـ/ ١٦٦٨م كانت الأزمة الاقتصادية على أشدها في كريت، خاصة وأن الدولة العثمانية ما زالت ترسخ أقدامها فيها، فقد صدر بيورلدي آخر لإدارة ميناء الإسكندرية بإعداد ما تحتاجه كريت من أرز، وسكر، وعليه تم شحن مركب الريس عبد الله بن علي الطرابلسي بـ٧٩٧ إردبا من الأرز، و٢٢٨ قنطارا من السكر، والمعبأ في أقفاص، علاوة على كمية كبيرة من البن، وقد تعهد ريس المركب بإيصال ذلك إلى كريت، بعد أن أخذ النولون من ملتزم الثغر السكندري المعلم رفائيل عن طريق وكيله المعلم سلمون[٥] وفي نفس اليوم تم شحن تسع مراكب محملة بالقمح، والأرز، والشعير، والسكر، بكميات كبيرة، وقد بلغ النولون الذي دفع لرويسا المراكب ٣٧٧٠٠ قرش، وقد أشرفت إدارة الميناء على عملية الشحن لسرعة إنجاز المهمة، وذلك بناء على أوامر سلطانية[٦] وبموجب بيورلدي آخر لحسن أغا الحوالة بالثغر السكندري، وبحضور الأمير حسن أغا أمير آخور[٧] السلطنة العثمانية تم تكليف الريس عبد الله بن علي؛ أن يشحن على مركبه ٢١٨ قنطارا من السكر، و٧٩٧ إردبا من الأرز، ويتوجه بذلك إلى كريت، وقد قبض النولون عن ذلك وقدره ٢٢٣٠ قرشا من ملتزم الثغر السكندري[٨] واستمرارا لدور مصر في هذا الصدد فقد أرسل

---

(١) نقائر، مفردها نقيرة وهي من السفن الصغيرة المعدة للعمليات الحربية ونقل المتاجر، وكانت تسير في البحر المتوسط والنيل (انظر درويش النخيلي، المرجع السابق، ص١٥٠، ١٥١).

(٢) محكمة رشيد الشرعية: س٧٦، ص٢٧٢، م٤٢٠ بتاريخ ٢٣ شعبان ١٠٧٦هـ/ ٢٨ فبراير ١٦٦٦م.

(٣) محكمة إسكندرية الشرعية: س٥٠، ص٢٣٨، ٢٣٩، م٢٥٥ بتاريخ أواخر شعبان ١٠٧٨هـ/ ١٣ فبراير ١٦٦٨.

(٤) محكمة إسكندرية الشرعية: ص٢٣٤، م٤٤٦، بتاريخ ٩ رمضان ١٠٧٨هـ/ ٢٣ فبراير ١٦٦٨م (انظر الملحق رقم ٦).

(٥) نفسه: نفس السجل، ص٢٣٥، م٤٤٨ بتاريخ ١٩ رمضان ١٠٧٨/ ٥ مارس ١٦٦٨م (انظر الملحق رقم ٧).

(٦) نفسه: نفس السجل، نفس المادة، بنفس التاريخ.

(٧) أمير آخور: من الفارسية آخور بمد الألف بمعنى المعلق أو المذود، ثم أطلقت على الإسطبل، وقد عرف صاحب هذه الوظيفة عند سلاجقة الروم باسمين: أمير آخور وكندا اصطبل. وأمير الآخور عند المماليك هو الناظر في أمور الاسطبلات والمناخات السلطانية، ورئيس العاملين بها جميعا، وأهم هؤلاء العاملين هو المسئول عن الأعلاف والمسمى بالسلاخور، وكان للبريد أمير هو أمير آخور البريد يعني بدواب حمل البريد (انظر: أحمد السعيد سليمان، المرجع السابق، ص١١).

(٨) محكمة الإسكندرية الشرعية: س٤٦، ص١١٥، م٢٤٨ بتاريخ ٢١ ذي الحجة ١٠٧٩هـ/ ١٩ مايو ١٦٦٩م.

باشا كريت- لم تشر الوثيقة لاسمه- إلى والي مصر علي باشا (١٠٧٩- ١٠٨٠هـ/ ١٦٦٨- ١٦٦٩م) يطلب بعض المساعدات الغذائية لطائفة الانكشارية، وعليه صدر بيورلدي بتجهيز ما يحتاجه العسكر من قمح، وأرز، وبن، على أن يقوم ملتزم الثغر بدفع نولون السفينتين اللتين ستقومان بنقل هذه السلع وقدره أربعة آلاف قرش للريسين صالح بن باكير، وأوزون خليل[١] وفي العام التالي طلب باشا كريت كميات أخرى من البكسماط، والبصل، والجبن الحالوم، فصدر بيورلدي بذلك، وتمت عملية الشحن على مركب الريس درويش أحد الرويسا بميناء الإسكندرية، والعاملين بالترسانة، بعد أن أخذ نولون مركبه[٢].

ولم يقف دور مصر عن مساندة كريت في دعمها بالمواد الغذائية فقط، بل إمدادها بما تحتاجه من بارود، فقد أثرت الأزمات الاقتصادية على ما تحتاجه القوات العثمانية الموجودة بها من بارود. وبالتالي كانت الدولة العثمانية ترسل الفرمانات لمصر للمساهمة في ذلك. وكان البارود يرسل على هيئة ما يعرف بالكلات جمع كلة. ففي عام ١٠٧٨هـ/ ١٦٦٨م، احتاجت كريت كميات منه، فأرسلت الأوامر لمصر بتجهيز ١/ ١٣٣٣٣ كلة، يعادل ذلك ألفين قنطار، وقد تم شحن هذه الكمية موزعة على سبعة سفن رياسة كل من قرا علي، وأحمد بن غانم، ومحمد الزواغى، وأندريه كليو Andraih Klieu، وجاني ماتي Gani Mati، وأنبروز رولان Anbroz Roland، وأندريه كاشيه Andraih Kashih الفرنسيين، وقد تعهد هؤلاء الرويسا بإيصال هذه الكمية إلى كريت، وقد باشر عملية الشحن سدادرة الفرق السبعة[٣] بالإسكندرية[٤]. وفي عام ١٠٨٠هـ/ ١٦٧٠م، أتى لمصر بمركبة أحمد أغا من أتباع باشا كريت يطلب من باشا مصر ألف قنطار بارود، فصدر بيورلدي من الأخير بإعداد هذه الكمية على مركب أحمد أغا، بعد أن أخذ النولون عن ذلك، وقد بلغت أجرة من قام بعملية الشحن على المركب ٥١٨٥ نصفا فضة[٥].

كما تسببت الأزمات الاقتصادية في كريت في تأخر دفع مرتبات الجند بها، مما أدى إلى تمردهم على الإدارة العثمانية بها، فلجأت الدولة العثمانية لمصر لحل هذه المشكلة، بناء على أوامر سلطانية، وهو ما حدث بالفعل في عامي ١٠٧٨هـ/ ١٦٦٨م، ١٠٨٠هـ/ ١٦٧٠م، عندما تمرد الإنكشارية بسبب تأخر رواتبهم، مما يهدد الوجود العثماني في تلك الجزيرة، وعليه أرسل السلطان العثماني محمد الرابع ابن إبراهيم الأول (١٠٥٨- ١٠٩٩هـ/ ١٦٤٨- ١٦٨٧م) إلى والي مصر وقتها بضرورة تدبير مرتبات الجند، حتى يضمن ولائهم، وعليه تم تخصيص مبلغ عن هاتين السنتين وقدره ٥٧٦٣٢ نصفا فضة، وقد تم دفع هذا المبلغ من الخزينة المصرية[٦].

---

(١) نفسه: نفس السجل، م١١٧ بنفس التاريخ.

(٢) محكمة إسكندرية الشرعية: س٥٢، ص٤٣، م٨٤ بتاريخ ١٢ ذي الحجة ١٠٨٠هـ/ ٨ مايو ١٦٧٠م.

(٣) الفرق السبعة هي الإنكشارية، العزب، الجاويشان، الجنولليان، التفنكجيان، الجراكسة، المتفرقة.

(٤) محكمة الإسكندرية الشرعية: س٥٠، ص٢٣١ مادة بدون رقم بتاريخ ٢٩ رمضان ١٠٧٨هـ/ ١٣ مارس ١٦٦٨م.

(٥) نفسه: س٤٦، ص١٤٤، م٣٠٦ بتاريخ أواخر رمضان ١٠٨٠هـ/ ٢٢ فبراير ١٦٧٠م.

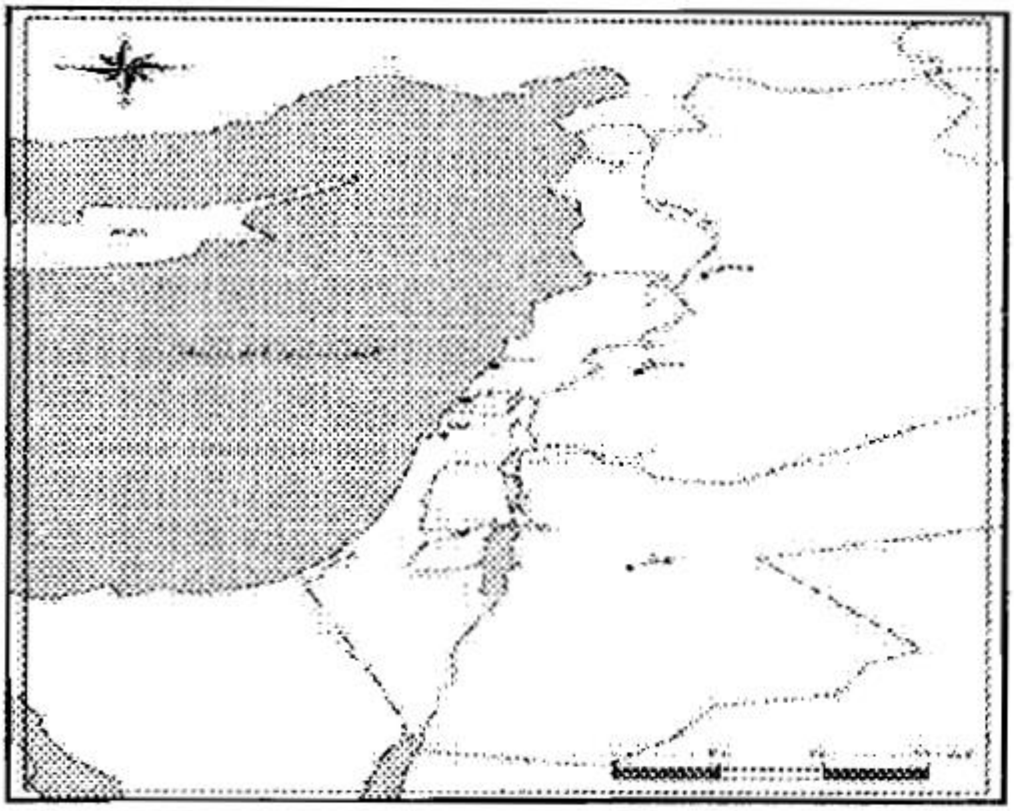
(٦) محكمة رشيد الشرعية: س٧٧، ص٣٢٤، م٤٤٦ بتاريخ ٢٧ رمضان ١٠٧٨هـ/ ١٦ مارس ١٦٦٨م؛ نفسه: س٧٨، ص١٥٨، م٢٢٩ بتاريخ ١٥ رمضان ١٠٨٠هـ/ ٧ فبراير ١٦٧٠م.

يظهر من العرض السابق إلى أي مدى ساهمت مصر بإمكانياتها الجغرافية والاقتصادية في مواجهة الأزمات الاقتصادية في بلاد الشام وكريت. فالدولة العثمانية بمجرد علمها بأية أزمة كانت ترسل الفرمانات إلى ولاتها في مصر للمساهمة في حلها، ضمانا للاستقرار، وحفاظا على وجودها وكيانها. وهذا يقودنا إلى شيء مهم أن مصر بهذه الإمكانيات ساعدت في الحفاظ على كيان الدولة العثماني لأنه لولا تدخل مصر- كما ظهر- لتفاقمت الأزمات على أشدها، مما يهدد الوجود العثماني في منطقة المشرق العربي، والبحر المتوسط. خاصة وأن الأخطار كانت تحيط بالدولة العثمانية في ذلك الوقت سواء من الجهة الصفوية من ناحية، والقرصنة في البحر المتوسط من ناحية ثانية، وحروبها في أوروبا من ناحية ثالثة، والأخطار الداخلية من ناحية رابعة. فمصر بهذه المساعدات كانت تبعث حالة من الاستقرار في هاتين المنطقتين، خاصة وأنه أثناء حدوث الأزمة- في الغالب- كانت تتجه الأنظار للدولة العثمانية لحلها في وقت كانت تعاني فيه من مشكلات عديدة، فكانت مصر هي الحل، على الرغم من أن الأخيرة في بعض سنوات القرن السابع عشر واجهت أزمات اقتصادية قد يكون سببها سياسيا، أو قلة مياه النيل، أو حدوث وباء. إلا أن مصر لم تتأخر عن تلبية أمر الدولة العثمانية، مما يؤكد فكرة الولاء للدولة العثمانية والسلطان العثماني سلطان المسلمين. ولا شك أن مساعدات مصر لبلاد الشام وكريت أكسبها مكانة وثقة، فعند حدوث بعض الأزمات كانت الأنظار تتجه إليها، دون الانتظار أحيانا لأوامر السلطان العثماني، بدليل أن بعض الأزمات التي حدثت فيهما كان يأتي نائب عن كل باشا يطلب المساعدات الغذائية من مصر. وقد أكد ذلك وثائق المحاكم الشرعية والتي تم الإطلاع عليها وهي الإسكندرية، ودمياط، ورشيد.

الملاحق

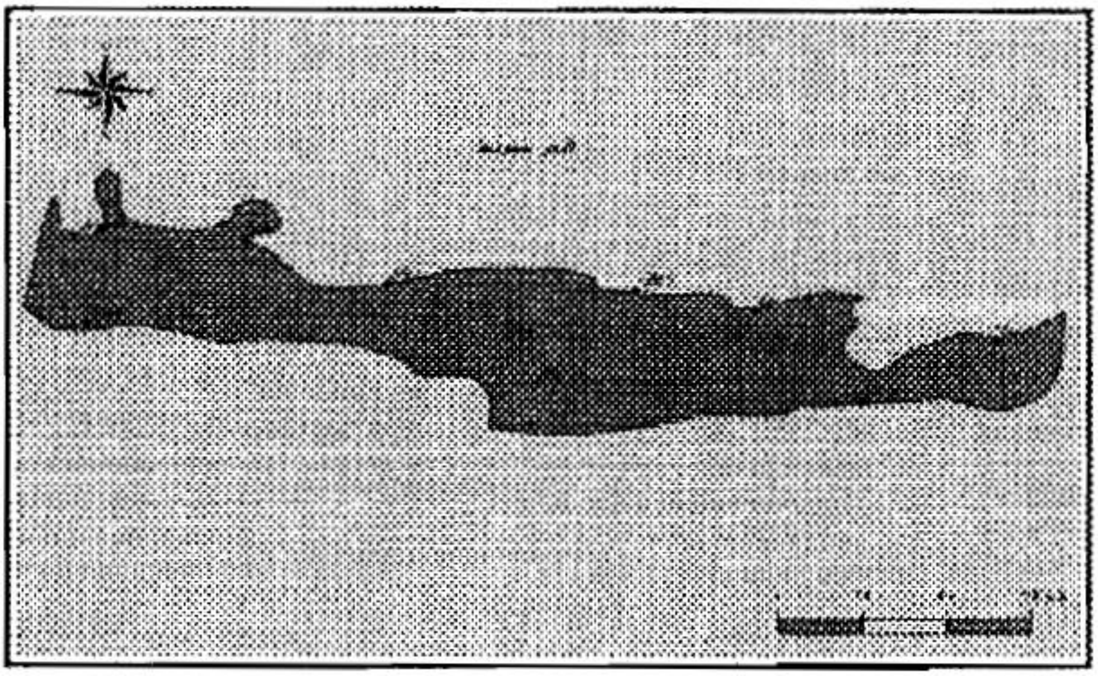
ملحق رقم (١) المحتوى: خريطة بلاد الشام.

المصدر: حسين مؤنس، أطلس تاريخ الإسلام، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة، ١٩٩١، ص٣٤٢.



ملحق رقم (٢): خريطة كريت

اصدر: حسين مؤنس، المرجع السابق، ص١٦٣.



ملحق رقم (٣)

محتوى الوثيقة: بيورلدي بدفع نولون شعير مرسل إلى باباس للمساهمة في حل الأزمة الاقتصادية بها.

المصدر: محكمة دمياط الشرعية رقم السجل ٧٩ رقم الصفحة ١٣٦

رقم المادة وتاريخها: مادة (٢٣٤) بتاريخ ٢٣ جماد آخر ١٠٤٣هـ/ ٥ يناير ١٦٣٣م.

لدى مولانا قاضي القضاة إبراهيم أفندي.

بموجب البيورلدى الشريف الوارد من الديوان العالي بمصر المحروسة خطابا لقدوة الأماثل والأعيان الأمير حسن بن عبد الله الملتزم بالثغر المذكور زيد قدره بدفع أجرة الغلال المحضرة من الديوان العالي المشار إليه للثغر المذكور المجهزة إلى مدينة بباس للسفر السلطاني صحبة محمد أغا، وذي الفقار جاويش من بباس، ويحاسب الأمير حسن بالأجرة مما عليه من مال مقاطعة الثغر المذكور بموجب بيورلدي ثاني بأن الأمير حسن يدفع الأجر لرويسا المراكب المجهزة بالغلال عن كل إردب مصري خمسة عشر نصفا فضة من غير زيادة المؤرخ البيورلدى الأول بثاني شهر تاريخه، والثاني بثاني شهر تاريخه. وقوبل ذلك بمزيد من الامتثال وحضر بمجلس الشرع الشريف قدوة الأماجد والأعيان عمدة أرباب المجد والشأن خليل أغا الحوالة بالثغر المذكور زيد قدره، والأمير حسن المذكور، وياني ريس ولد اشتازلو المورلي النصراني وقبض وتسلم ياني ريس المذكور من الأمير حسن المذكور مبلغا قدره من الفضة الجديدة الأنصاف العددية معاملة تاريخه بالديار المصرية ستة آلاف نصف وأربعمائة نصف وخمسون نصفا أجرة أربعمائة إردب وثلاثون إردبا من الشعير بالكيل المصري المجهز بمركبة إلى مدينة بباس المحروسة حسابا عن كل إردب خمسة عشر نصفا فضة القبض والتسلم الشرعيين وعلي خليل أغا المشار إليه، وعلي ياني ريس المذكور حمل ذلك وإيصاله إلى مدينة بباس المحروسة ليوزع على المحتاجين بموجب تذكرة بختم خليل أغا المشار إليه، تحريرا في ثالث عشرين شهر جمادي الآخر سنة ثلاث وأربعين وألف.

محمد بن أحمد الشريف الشيخ محمد العياش

ملحق رقم (٤)

محتوى الوثيقة: أمر سلطاني بإرسال ٧٠٥ إردب من القمح والشعير لعكا بسبب القحط والغلاء ببلاد الشام.

المصدر: محكمة دمياط الشرعية رقم السجل ١١٣ رقم الصفحة ٣٠٢

رقم المادة وتاريخها: مادة (٣٥٧) بتاريخ ٩ شعبان ١٠٧١هـ/ ١٠ أبريل ١٦٦١م.

دفتر مبارك إن شاء الله سطر بمجلس الشريعة الغراء بالباب العالي دامت له المعالي بثغر دمياط المحروسة مضمونه، بعد أن ورد صورة الأمر الشريف الخنكاري باللغة التركية من الديوان الشريف بمحروسة قسطنطينية خلدت خلافتها المطابقة لأصلها بإمضاء حضرة سيدنا قاضي القضاة شيخ الإسلام أوحد الموالي العظام مولانا السيد الشريف الحسيب النسيب أحمد أفندي قاضي مصر المحروسة حالا زيد قدره المؤرخ في أوائل شهر صفر الخير والبيورلديات الشريفة المرتبة على الأمر الشريف المشار إليه الواردة من الديوان العالي بمصر المحروسة على يد من سيذكر أسماؤهم فيه المسطر على بياض المشمول بالختم الشريف على العادة من مضمونها المنيف أن القحط والغلاء تزايد بالديار الشامية وبروز الأمر العالي خطابا لحضرة سيدنا ومولانا صاحب الدولة والسعادة الوزير المعظم والمشير المفخم ناصف المظلوم ممن ظلم كافل الممالك الإسلامية

بالديار المصرية مولانا مصطفى باشا دامت سعادته وأيدت سيادته بتجهيز ما يحتاج إليه الحال من القمح والشعير إلى محروسة عكا بالبلاد الشامية فامتثل لذلك مولانا الوزير المشار إليه وبرزت أوامره الشريفة بالبيورلديات الآتي ذكرها في تجهيز ما سيأتي بيانه مفصلا إن شاء الله تعالى، من غير عوايد للجمرك ولبقية الحكام بالثغر فامتثلوا لذلك جملة، والغلال الآتي ذكرها فيه سيتم شحنها على شايقتين الموسوقتين لعكا حكم البيورلديات والأمر الشريف للقيد ذلك بالسجل المحفوظ من غير زيادة ولا عوايد بمعرفة ذو الفقار أغا الحوالة بالثغر وبقية حكام الثغر المذكورين مدة شهر شعبان سنة إحدى وسبعين وألف.

جملة الوارد من مصر المحروسة من قمح وشعير المجهزين لمدينة عكا ٧٠٥ إردب.

بيانه

{١} باسم سيدي علي الينكجري بمصر المحروسة بموجب بيور لدي شريف ورد على يده في خصوص ذلك مؤرخ في عشري رجب سنة تاريخه من قمح وشعير ١٨٠ إردبا.

{٢} باسم عابدين أغا بموجب بيور لدي شريف ورد على يده في خصوص ذلك مؤرخ في ثاني عشر رجب من قمح ١٢٠٠ إردب.

{٣} باسم قيلان باشي بموجب بيولدي شريف ورد على يد بكير تابع ذو الفقار أغا في خصوص ذلك مؤرخ في سابع شعبان، من قمح ٨٢٥ إردبا.

{٤} باسم مولانا محمد أفندي بموجب بيورلدي شريف ورد على يد سيدي عبد الجليل وكيله في تاسع عشر شعبان سنة تاريخه من قمح ٢٠٠ إردب.

ملحق رقم (٥)

محتوى الوثيقة: هجوم الجراد على القدس مما تسبب عنه هلاك الزرع، وصدور أمر سلطاني بتوفير خمسة آلاف إردب من القمح يتم شراؤهم من وقف خاصكي سلطان.

المصدر: محكمة الباب العالي   رقم السجل (١٦٢)   رقم الصفحة (٣)

رقم المادة وتاريخها: مادة (١) بتاريخ أواخر ربيع أول ١٠٨٨هـ ٢ يوليو ١٦٧٧م.

وردت براءة شريفة خنكارية مؤرخة في أواخر ربيع الأول سنة ثمان وثمانين وألف بظاهر طرتها بيورلدي شريف، متضمنة البراءة الشريفة خطابا لمولانا الوزير المعظم والمشير المفخم مولانا محافظ مصر المحروسة دام إجلاله، ولمولانا شيخ الإسلام قاضي القضاة بمصر المحروسة دامت فضائله على أن أوقاف المرحومة خاصكي سلطان قدس سرها الشريف الكائن تكية وقفها بالقدس الشريف المشمول وقفها المذكور بنظر قدوة الأماثل والأقران أحمد زيد قدره، أن المذكور عرض إلينا بأن وقع بناحية القدس جراد أهلك الزرع، وبهذا يقتضي أمرنا بأن يصرف ويشتري من دراهم الوقف المعين بمصر المحروسة خمسة آلاف إردب من القمح ويجهز بالمراكب إلى الرملة، ويوصل ذلك إلى القدس الشريف إلى آخر ما تضمنته البراءة الشريفة المؤرخة في التاريخ المذكور.

ملحق رقم (٦)

محتوى الوثيقة: إرسالة كمية البكسماط لكريت قدرها ٢٢٠ قنطار.

المصدر: محكمة الإسكندرية الشرعية رقم السجل (٥٠) ص٢٣٤

رقم المادة وتاريخها: مادة (٤٤٦) بتاريخ ٩ رمضان ١٠٧٨هـ/ ٢٣ فبراير ١٦٦٨م؟

أشهدا على نفسيهما الأمثل الريس ماماي قبو دان، والريس حسن قبو دان شهود الإشهاد الشرعي أنهما تسلما ما كان مشحون بمركب الريس أندريه النصراني الشايقة لتعطلها ما هو خص كريت من البكسماط، وما كان قبضة من نولون عن ذلك مضافا نولون البارود أربعة آلاف قرش وخمسة وأربعون قرشا، وعليه برئت ذمة أندريه المرقوم مما كان بمركبه من البكسماط والبارود، ومما كان قد قبضه من نولون البراءة الشرعية وخلت يده وعهدته من ذلك جميعه. وعلى الريس ماماي والريس حسن المرقومين إيصال ما هو مشحون، وتسليمه لمن له ولاية التسليم، تحريرا في تاسع شهر رمضان سنة ثمان وسبعين ألف.

ملحق رقم (٧)

محتوى الوثيقة: كميات من الأرز، والسكر، والبن مرسلة لكريت لمواجهة الأزمة الاقتصادية بها.

المصدر: محكمة الإسكندرية الشرعية رقم السجل (٥٠) رقم الصفحة (٢٣٥).

رقم المادة تاريخها: مادة ٤٤٨ بتاريخ ١٩ رمضان ١٠٧٨هـ/ ٥ مارس ١٦٦٨م لدى مولانا أفندي.

بمحضر قدوة الأمراء الكرام حسن أغا أمير آخور السلطنة الشريفة أبدت خلافتها، والأمير حسن أغا الحوالة بالثغر أشهد على نفسه الريس عبد الله بن المرحوم الريس علي الطرابلسي الشهير بتابع عثمان قبو دان شهودة الإشهاد الشرعي وهو بالصفة المشروحه أنه تسلم وأشحن بمركبة المرساه يومئذ بميناء الثغر المرقوم، والمتوجه إلى جزيرة كريت بناء على بيورلدي شريف ما قدره من الأرز الأبيض سبعمائة وسبعة وتسعون إردبا ومن السكر مائتين وثمانية وعشرون قنطارا، ومن القهوة خمسة عشر فردة بن محزومة عنها أرطال مصري قائم أربعة وأربعون قنطارا وعشرون رطلا بتمام ذلك وكماله بمباشرة محمد اليازجي بمركب الريس عبد الله المرقوم واعترافه بوصول ذلك للمركب وأقر واعتراف أنه أخذ النولون عن ذلك ولم يتأخر له شيء، وعلى الريس عبد الله إيصال ذلك إلى محمية كريت، وتسليم ذلك لمن له ولاية ذلك التسليم الشرعي وثبت إشهاد الريس المرقوم على ذلك وبه شهد في تاسع عشر شهر رمضان سنة ثمان وسبعين وألف.

المصادر والمراجع

أولا: وثائق غير منشور بدار الوثائق القومية بالقاهرة.

١- سجلات محكمة الإسكندرية الشرعية.

٢- سجلات محكمة رشيد الشرعية.

٣- سجلات محكمة دمياط الشرعية.

٤- سجلات محكمة بولاق الشرعية.

ثانيا: والأطالس والقواميس

١- دكتور/ حسين مؤنس: أطلس تاريخ الإسلام، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة، ١٩٩١.

٢- محمد علي الأنسي: قاموس اللغة العثمانية المسمى الدراري اللامعات في منتخبات اللغات يحتوي على الكلمات التركية والألفاظ الفارسية والإفرنجية المتداولة في اللغة العثمانية، بيروت ١٣١٨هـ/ ١٩٠٠م.

ثالثا: المراجع العربية

٢- دكتور/ أحمد عبد الرحيم مصطفى: في أصول التاريخ العثماني، دار الشروق، بيروت، ١٩٨٢.

٣- دكتور/ أحمد السعيد سليمان: تأصيل ما ورد في تاريخ الجبرتي من الدخيل، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٨.

٤- دكتور/ حسام محمد عبد المعطي:العلاقات المصرية الحجازية في القرن الثامن عشر، سلسلة تاريخ المصريين، العدد (١٤٩) الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٩.

٥- درويش التخيلي: السفن الإسلامية على حروف المعجم، الإسكندرية، ١٩٧٤.

٦- روبير مانتران: الدولة العثمانية في القرن السابع عشر اتجاه إلى استقرار أم انحدار، ضمن كتاب الدولة العثمانية، ج١، ترجمة/ بشير السباعي، إشراف/ روبير مانتران، دار الفكر، القاهرة، ١٩٩٣.

٧- د/ سحر علي حنفي: العلاقات التجارية بين مصر وبلاد الشام الكبرى في القرن الثامن عشر، سلسلة تاريخ المصريين، العدد (١٧٨) الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٠.

٨- دكتور/ صلاح أحمد هريدي: دراسات في تاريخ العرب الحديث، دار عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة، ٢٠٠٨.

٩- دكتور/ عبد الحميد حامد سليمان: تاريخ الموانئ المصرية في العصر العثماني، سلسلة تاريخ المصريين، العدد (٨٩) الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٥.

١٠- ....: الملاحة النيلية في مصر العثمانية (١٥١٧- ١٧٩٨) سلسلة تاريخ المصريين، العدد (١٧٦) الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٠.

١١- دكتور/ عبد الرحمن فهمي: النفوذ المتداولة أيام الجبرتي، بحث منشور ضمن كتاب دراسات وبحوث عن عبد الرحمن الجبرتي، إشراف د/ أحمد عزت عبد الكريم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٦.

١٢- دكتور/ عبد الكريم رافق: بلاد الشام ومصر من الفتح العثماني إلى حملة نابليون بونابرت (١٥١٦- ١٧٩٨) دمشق ١٩٦٨.

١٣- قانون نامه مصر الذي أصدره السلطان القانوني لحكم لمصر، ترجمه وقدم له وعلق عليه دكتور/ أحمد فؤاد متولي، دار الهاني للطباعة، القاهرة، ١٩٨٦.

١٤- كارل بروكلمان: تاريخ الشعوب الإسلامية، ترجمه نبيه أمين فارس، منير البعلبكي، الطبعة العاشرة، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٨٤.

١٥- دكتورة/ ليلى عبد اللطيف أحمد: الإدارة في مصر في العصر العثماني، مطبعة جامعة عين شمس، القاهرة، ١٩٧٨.

١٦- محمد أمين المحبي: خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، ج١، القاهرة، ١٢٨٤هـ/ ١٨٩٧م.

رابعا: المراجع الأجنبية:

17- Shaw S.J., Ottoman Egypt in The age of The French revaluation, Cambridge, Masschustter. 1964.

خامسا: الدوريات العربية

١٨- محمد شفيق غربال: مصر عند مفترق الطرق (١٧٩٨- ١٨٠١) رسالة حسين أفندي الروزنامجي، بعنوان ترتيب الديار المصرية في عهد الدولة العثمانية، مجلة كلية الآداب، جامعة فؤاد الأول (القاهرة) المجلد الرابع، الجزء الأول، ١٩٣٦.

١٩-